رؤية إسلامية لإصلاح النظام العالمي: قراءة في أطروحات د. أحمد داود أغلو

تتميز رؤية د. أحمد داود في إصلاح النظام الدولي الراهن بالجمع بين الجانبين النظري والعملي في انسجام بليغ، يعبر عن مدى وضوح أفكاره وتبحره الشديد في الفلسفة الغربية والإسلامية على حد سواء؛ وهو ما ساعده على تقديم رؤية واضحة لمشكلات النموذج الحداثي، إلى جانب طرحه لحلول هذه المشكلات من منظور إسلامي يشير إلى فهمه العميق لروح العقيدة الإسلامية ومقاصدها الشرعية العامة المبنية على أساس رعاية المصالح الإنسانية، وليس فقط مصالح المسلمين.

إن التحولات النظرية التي بدأ يطرحها مفكرو النموذج الحداثي في نهاية القرن الماضي تعمل على فرضية أساسية تقول بالتقدم المتصاعد للحضارة الغربية وصولًا إلى نهاية التاريخ والدين والعقل والإيديولوجية؛ وهو ما يهدف إلى تفريغ الحياة الفكرية والسياسية من محتواها، وتجريدها من قدراتها التجديدية والابتكارية.

وتعتبر نظريات النهاية أن المجتمعات غير الأوروبية ما هي إلا متغيرات تابعة أو هدفًا لتوسع القيم والمؤسسات الغربية باعتبار أن الحضارة الغربية حضارة عالمية بشكل مطلق.

ومن هذا المنطلق يقدم د. أحمد داود انتقاداته للنظام الدولي الراهن؛ ليكشف عن أسباب فناءه التي يحملها في طياته، بل وليقدم حلولًا لمشكلاته من رؤية إسلامية بحتة يتكشف من خلالها وضوح التصور الإسلامي وتطبيقاته الفكرية والسياسية والاقتصادية.

١- الإطار العام لرؤية أحمد داود للنظام الدولي(*).

يرى د. أحمد داود أوغلو أن هناك علاقة واضحة بين النظام العالمي وبين النموذج الحضاري، باعتبار أن كل حضارة تعمل على تأسيس نظام عالمي ما؛ تقوم من خلاله بتحديد العلاقات البينية والعلاقات القومية الداخلية. وتتمثل نقطة الذروة التاريخية لهيمنة حضارة ما في مدى الاستقرار الذي يتمتع به نظامها العالمي، وذلك من خلال وسائل تحقيق الأمن وتفعيل النظم الاقتصادية المتفرعة من هذا النظام العالمي؛ مما يعطي للقوة السياسية المهيمنة على المركز الحضاري الصلاحيات الكاملة لكي تفرض أولوياتها القيمية والعملية على الدول الأخرى كنتيجة حتمية لسيادة نظامها العالمي.

ويشير إلى أن العواقب السياسية التي تنجم عن التحولات الحضارية المستجدة بفعل إعادة تشكيل النظام الاقتصادي والسياسي العالمي لا تدخل حيز التنفيذ من الناحية القانونية والمؤسسية، إلا بعد قيام حرب تؤدي إلى تدمير البنية العالمية الخاصة بالتصور الحضاري القديم.

ويدلل على ذلك بالحرب العالمية الأولى التي أدت إلى ظهور نظام عالمي من منظور المركز الحضاري الجديد المتمثل في الولايات المتحدة الأمريكية، ذلك النظام الذي اعتبر نتيجة طبيعية للتحول الحضاري الذي شهدته الولايات المتحدة الأمريكية في النواحي الفكرية والاقتصادية خلال العشرين سنة الأخيرة من القرن التاسع عشر، ووصلت إلى ذروتها خلال الربع الأول من القرن العشرين.

وانتقل المركز الاقتصادي تلقائيًّا من لندن إلى نيويورك إبان العشرينيات، وبدأ نمط التفكير الأمريكي بعد ذلك يعبر عن التوجهات الفكرية للحضارة الجديدة.

جاءت بعد ذلك الحرب العالمية الثانية؛ لتضع أولى الخطوات في طريق الولايات المتحدة الأمريكية

لترسيخ نظامها العالمي الحديد، وليتجلى في هذه الحرب العالمية الثانية المشهد الأخير من محاولات إعادة مركزية العالم حول النظام العالمي الأوروبي.

ونجح المركز الأمريكي الناشئ في تهميش الدور الأوروبي نتيجة للضغط الأمريكي من الغرب، وضغط الاتحاد السوفيتي من الشرق. وكشف النظام ثنائي القطبية عن صورة واقعية لتوزيع النفوذ بين المركزين الحضاريين البديلين اللذين استطاعا التخلص من نظام توازن القوى السابق في أوروبا، في الوقت الذي رسَّخت فيه الأمم المتحدة صورة زائفة من المساواة في العلاقات الدولية داخل إطار النظام العالمي الجديد؛ حيث لعبت دور الوسيط لصالح السياسات الاستعمارية ذات البنية العنصرية المتحيزة، كما أصبح جليًّا مدى التوافق بين النظام السياسي العالمي، وبين التصورات الاقتصادية الجديدة التي جاءت لترسيخ مفاهيم الشركات متعددة الجنسيات، وعولمة الآليات الرأسمالية والثقافية الاستهلاكية. وبعد ذلك جاء دور الهيمنة الأمريكية بواسطة المؤسسات الدولية ذات التوجهات السياسية الاقتصادية؛ مثل صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، والاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة. وبالتالي قضت هذه الهيمنة الأمريكية على أي فرصة أمام الطموح السوفيتي كي يشكل بديلًا سياسيًّا واقتصاديًّا أمام عولمة الآليات الاقتصادية الرأسمالية.

ويرى د. أحمد داود إن حرب الخليج الثانية قد جاءت بناءً على تحريض من القوى العظمى، بغرض تعديل نسق النظام العالمي، وإزاحة النظام القطبي جانبًا لفشله في تحقيق تقاسم حقيقي للقوى السياسية والاقتصادية.

ويقترح د. أحمد داود صيغًا محتملة لتشكيل النظام العالمي الجديد في ضوء أربع مراحل، تبدأ هذه المراحل بإقامة المظلة الاحتكارية الأمريكية التي تتحكم من خلالها في مقدرات الشئون الدولية عن طريق حشد القوى الأساسية، وتعبئة نظم الدفاع المشترك، إلى جانب أن القرارات التي تتخذ من قبل الأمم المتحدة تنفذ عنوة. وذلك في الوقت الذي ستجد فيه روسيا معضلة كبيرة للوقوف أمام هذه القوة الاحتكارية؛ نظرًا لتوتر علاقاتها الداخلية، وعملها على إحياء اقتصادها القومي المنكمش.

ومن جهة أخرى تسعى فرنسا لتطوير سياسة خارجية متعددة الأبعاد؛ لتدعم مركزها في أوروبا بصفتها الدولة الأوروبية الوحيدة التي تتمتع بمقعد دائم في مجلس الأمن.

أما بريطانيا؛ فسيستمر ولاؤها غير المشروط للولايات المتحدة خاصة في لعبة الاستعمار الحديث في الشرق الأوسط تحت مظلة السيطرة الأمريكية.

أما المرحلة الثانية؛ فستكون بنشوء قوى جديدة في أوروبا وآسيا، فمع انهيار الاشتراكية بدأت تطفو على السطح عديد من التناقضات بين المذاهب الفكرية؛ كالصراع بين الخصوصية الإثنية والوحدة الوطنية، وبين القومية والعالمية، وبين الانفصال والوحدة؛ لينتج عن ذلك ثلاث مناطق غاية في الحساسية بالمنطقة الأورو/آسيوية؛ وهي شبه جزيرة البلقان، وجمهوريات القوقاز ومنطقة آسيا الوسطى.

فقد أسفرت القومية الجديدة ذات النزعة الانفصالية —التي نتجت عن توزيع تركة الحرب الباردة– عن اندلاع نزاعات حادة بين الجمهوريات الآسيوية التي انفصلت عن الاتحاد السوفيتي السابق. ولن تشهد هذه المناطق أي استقرار حقيقي إلا عن طريق التحول الديمقراطي في الأنظمة السياسية لدولها؛ مما يوفر لها فرصًا حقيقية لصياغة وحدة انتماء أعلى من الهوية القطرية لكل منها، تساعدها على بناء مجتمعات أكثر تماسكًا وصلابة.

أما على صعيد الدول الأوروبية؛ فقد نتج مناخ نفسي مشحون بالعواطف عن توسع السوق الأوروبية، وعن المحاولات المستمرة لعقد مؤتمرات واجتماعات

متنوعة؛ لإنشاء وطن أوروبي موحد، وتأمل دول أوروبا الغربية في توسيع محيط الوحدة الأوروبية لتشمل جميع دول أوروبا الشرقية، إلا أنه من الصعب تحقيق هذا الطموح التوسعي خلال العقدين أو الثلاثة عقود القادمة نتيجة للاختلافات الهيكيلة والسياسية والاقتصادية التي تشكل تهديدًا على المنظومة الأوروبية.

وعن المرحلة الثالثة يقول د. أحمد داود إنها ستكون مرحلة بناء نظام توازن القوى؛ فهو يرى أن نشوء قوى حقيقية على مسرح السياسة الدولية من شأنه أن يحوِّل أي نظام عالمي قائم على القطبية الثنائية إلى نظام توازن قوي، برغم أن ذلك يتطلب إجراء مناورات دبلوماسية أكثر ديناميكية ومرونة؛ مما يولد تحالفات مضادة قصيرة الأمد تعتمد على المصالح المشتركة، أكثر من اعتمادها على المبادئ والتوجهات الأيديولوجية المشتركة.

وسوف تعتمد السياسة الأمريكية في هذه المرحلة –من وجهة نظر د. أحمد داود– على ثلاث أولويات أساسية هي:

١– تعزيز قدراتها الاقتصادية، وتوطيد العلاقات السياسية والاقتصادية مع أمريكا الشمالية والجنوبية.

٢– التلاعب بالأسس الداخلية للمراكز الحضارية البديلة باستغلال الخصائص الديناميكية لنظام توازن القوى؛ وبذلك تتمكن من لعب دور الوسيط بين الدول الأخرى.

٣– تأسيس آليات دفاعية، وتحالفات إقليمية في مناطق متفرقة من العالم تكون موالية للولايات المتحدة بشكل مباشر؛ فهذه الهيمنة الأمريكية على تلك المناطق سوف تعطي أفضلية تكتيكية واقتصادية وسياسية للولايات المتحدة الأمريكية على الدول الكبرى.

أما عن المركز الباسفيكي؛ فنجد أن الطاقة الاقتصادية اليابانية، والسيادة الديموغرافية الصينية، إلى جانب نشاط الدول الناهضة حديثًا –مثل كوريا– كلها عوامل ذات تأثير على المستقبل السياسي لهذا المركز ضمن النظام العالمي.

ويوضح د. أحمد داود أن القوى السياسية في هذه المنطقة بحاجة إلى عملية أطول لإجراء تعديلات في نظمها الاقتصادية؛ لكي تكون قادرة على صياغة تحالفات سياسية. رغم أن قوة الاقتصاد الياباني في النظام العالمي سوف تؤثر بلا شك في نظام توازن القوى إلى مدى بعيد.

أما عن المرحلة الأخيرة من مراحل تطوير النظام العالمي الجديد؛ فهي مرحلة صياغة أو ترميم المركز الحضاري، الذي أرسى رابطة ما بين رؤية العالم التي يعبر عنها هذا المركز وبين النظام العالمي. فالنظام العالمي كان –ولا يزال– يمثل انعكاسًا فكريًّا ومؤسسيًّا لمجموعة من القيم التي تشكل نموذجًا حضاريًّا يرتكز على رؤية محددة للعالم بالمعنى الفلسفي الذي يشير إليه المصطلح الألماني Weltanschauung.

ولقد تولدت بديهيات اقتصادية عديدة عن هذا النموذج الحضاري فيما يتعلق بالطبيعة والبشر وتاريخ الثقافات والهيكل الاجتماعي العالمي والفلسفة؛ فاعتبر الطبيعة مجرد مصدر للمواد الخام، وليست نظامًا متكاملًا بذاته يختص بمعايير توازنية خاصة به، وقادر على النمو والتطور، وتصور الأفراد على أنهم يشكلون موردًا لعمليتي الإنتاج والاستهلاك فحسب، وأنهم ليسوا بشرًا لديهم ذاتية وكينونة، ولهم احتياجات أساسية. كل هذه التصورات بعيدة كل البعد عن ضمان الأمان الوجودي والحرية التي طالما حلم بها الإنسان خلال رحلته الممتدة عبر التاريخ.

وبالرغم من تلك التصورات غير الإنسانية، يرى الغرب أنه صاحب البنية الاجتماعية الأكثر رقيًّا والتي يجب أن يكتب لها البقاء الأبدي؛ مما ينعكس

على رؤية الغرب للنظام العالمي، ويجعله يؤكد على أنه المركز المحوري المحرك للعالم، وعليه؛ فإن تدمير أي قوى شريرة –من وجهة نظره– مهمة وواجب يقع على عاتقه القيام بهما.

ويؤكد د. أحمد داود على أنه يجب إعادة النظر في مثل هذه التصورات والمفاهيم، إذا أردنا التغلب على الأزمة الحضارية الشاملة من أجل وضع نظام عالمي يتسم بالعدالة والاستقرار، كما أن للتعديلات القانونية والمؤسسية أهمية خاصة من أجل صيانة المركز الحضاري الأطلسي، أو من أجل انتقال المركز الحضاري إلى أوروبا بوصف هذه التعديلات تحولات تقليدية وجديدة في الوقت نفسه.

أبعاد الرؤية النقدية للنظام الدولي الجديد:–

يعتمد د. أحمد داود في انتقاده للنظام الدولي الراهن على أربعة مداخل أساسية، يبدأ فيها بالحديث عن انعدام الأمان الوجودي، واغتراب الوعي الفردي؛ فيشير إلى أن الأمان الوجودي للإنسان لا يمكن أن يكون مرهونًا بنمط معين من الأنظمة السياسية والاقتصادية؛ بل هو نتيجة حتمية لرؤية للعالم تقدم منظومة متناسقة من الفرضيات الوجودية والمعرفية والحتمية والمنطقية.

ويضيف أن البنى الرأسمالية والديمقراطية الليبرالية فسرت الحرية على أنها متغير تابع لثابت مستحدث هو المساواة، في حين أن المساواة ما هي إلا بعد واحد من أبعاد الوعي الذاتي للنفس البشرية التي تشتمل على أبعاد وجودية أخرى، إلى جانب العلاقات بين بني البشر؛ مما يشير إلى أن النموذج الحداثي تجاهل تمامًا الوعي الذاتي للفرد، الذي أصبح عبدًا لآليات التطور التكنولوجي؛ ومن ثم فكيف تتحقق المساواة بين العبيد والأسياد.

ويؤكد د. أحمد داود على أن الحرية لن تتحقق أبدًا بدون إيجاد بنية أخلاقية قيمية محددة ومطبقة عمليًّا، بحيث توفر غطاء من الشرعية للتقنيات الاصطناعية أو السادة الجدد؛ حتى لا يتأثر إحساس الفرد بالأمن الوجودي وإدراكه لذاته.

وينتقل بعد ذلك إلى مدخل آخر يحلل من خلاله النسبية المعرفية والعلم في النموذج الحداثي؛ فالمعرفة في هذا النموذج تقوم على افتراض أساس مؤداه أن الحقيقة النهائية لا يمكن أن يتوصل إليها إلا عن طريق تبني نظرية المعرفة التي تعتبر الإنسان مركزًا للكون إلى جانب العقل والتجربة مع تهميش الوحي المنزل بشكل كامل تقريبًا.

ومن وجهة نظره فإن هذا الافتراض يحمل في طياته عوامل دحضه؛ فيتمثل العامل الأول في "العلم"؛ حيث دحض بنفسه موضوعية نتائجه وحتميتها؛ لأنه ببساطة يظهر في أي ابتكار علمي متغيرات لم تكن موجودة من ذي قبل، بدلًا من أن يكتفي بالتوصل إلى نتيجة حاسمة.

أما العامل الثاني؛ فهو تمييز علماء المبحث المعرفي في فترة ما بعد الحداثة بين الحقائق النظرية البينية والخارجية؛ الأمر الذي أدى إلى رجحان كفة تبعية النظرية على حساب قطعية النظرية. أما العامل الثالث؛ فهو نشاط الإحياء الديني الملحوظ، خاصة في عقد الثمانينيات؛ الأمر الذي خلق نزعة ترنو إلى ما ورائيات المبحث المعرفي، ويدحض في الوقت نفسه التوقعات التي قال بها عدد من كبار مفكري الحضارة الغربية وفلاسفتها، انطلاقًا من فكرة "نهاية الدين"، أو "موت الإله".

لقد أدت كل هذه النقاشات الخاصة بالمبحث المعرفي ونظرية العلم إلى زعزعة الإحساس بالثقة تجاه العلم وبنيته المعرفية التحتية؛ باعتباره ضرورة حتمية وظاهرة تراكمية.

إلا أن هذه الضرورة يجب أن يحكمها نموذج أخلاقي يؤدي من خلاله هذا العلم دورًا بناءً؛ وهو ما ينقلنا إلى المدخل الثالث الذي يناقش فيه د. أحمد داود الاختلال الأخلاقي/المادي في النظام الدولي الراهن؛ فيقول إن القبول بالعلم والتطور المادي في جوهرهما كصورة من صور التراكم العلمي جاء كنتيجة للإيمان بأنهما صورة من صور التراكم العلمي، وأن التطور المادي جاء مؤشرًا على التقدم الذي سيظل دائمًا وأبدًا ظاهرة إيجابية، إلا أنه خلال النصف الثاني من القرن العشرين وتحديدًا بعد إلقاء القنابل النووية على هيروشيما ونجازاكي؛ تم استبدال تلك النظرة التفاؤلية للعلم والتقدم بإحساس بالخوف والهلع نتيجة للسمة التدميرية للعالم.

إن العلم والتكنولوجيا بوصفهما متغيرين يعتمدان على آليات السوق عمدا إلى تشكيل نظم أخلاقية جديدة في المجتمع، منها أن الحرب ضرورة حتمية لزيادة الإنتاجية في الصناعات الحربية.

وكلما ازدادت الآليات الاصطناعية قوةً وتعقيدًا بالتوازي مع التقدم المادي؛ قلت فرصة الإنسان في أن يتحكم ويوجه ذلك التقدم، وفي أن يستعين بمجموعة من القيم والمبادئ من وحي إرادته الحرة كدلالة على استمرار بقائه. ونتيجة لذلك الاختلال النفسي/القيمي الذي يتداخل مع الاختلال الأخلاقي/ المادي عند نقطة اتصال اجتماعية حرجة؛ يصل المجتمع إلى حالة من فوضى الفراغ الأخلاقي.

وعند هذا الحد تبدأ ديكتاتورية خفية، متمثلة في الآليات المؤسسية في التحكم في كل صغيرة وكبيرة من جوانب حياتنا عبر قيم وسيطة، إلى أن تنتهي بذلك التفاوت السلبي بين الأخلاقيات والماديات.

وينتقل د. أحمد داود بعد ذلك إلى الحديث عن البيئة، وتأثير التطور التكنولوجي عليها، وسيطرة الإنسان المجحفة على مواردها. لقد أحدث الإنسان اختلالًا في التوازن البيئي من جراء انتهاك الآلية الاصطناعية لها؛ فقضية ثقب الأوزون، والتغيرات المناخية، وخطر الإشعاعات المتزايد؛ كل ذلك أثبت أن عملية سيطرة الإنسان على البيئة بهدف توسيع دائرة أمنه وحريته أصبحت في الحقيقة تهدد بقاءه على قيد الحياة.

وهو يرى أن أزمة التوازن البيئي أصبحت تستحوذ على نصيب الأسد من جدول أعمال اجتماعات النظام العالمي، والتي يعد من أهمها قمة الأرض التي عقدت في يوليو ١٩٩٢، إلا أن توصيات هذه المؤتمرات يسري عليها سياسة الكيل بمكيالين، مثلها مثل أي قضية سياسية أو اقتصادية داخل النظام الدولي الراهن؛ فنجد مثلًا أن الولايات المتحدة لم تعر أدنى اهتمام لتنفيذ توصيات القمة، في حين تم إلزام الدول النامية بتخفيض مشاريعها التنموية للمساهمة في الحفاظ على البيئة.

وفي رأيه أن السبب الرئيسي لهذه المشكلة البيئية يرجع إلى التغير الذي طرأ على تصور الإنسان لعلاقته بالطبيعة. فأغلب الحضارات التقليدية كانت تعتبر الطبيعة هبة من الله، ومكانًا حيويًا طبيعيًا صالحًا لبقاء الجنس البشري. لكن التقنيات الرأسمالية حددت أسعارًا للمكونات المشتقة من الطبيعة والمربحة اقتصاديًا؛ وهو الأمر الذي استوجب بالتبعية سيطرة الإنسان على الطبيعة لتحقيق الفردوس الدنيوي على ظهر الأرض.

وفي النهاية يرى أن الإشكالية البيئية ستظل في تفاقم مستمر نظرًا لظروف الزيادة السكانية التي جعلت الجنس البشري مستعبدًا للتطور التكنولوجي ولن يستطيع التضحية به.

ويتناول د. أحمد داود آخر أبعاد تصوراته وانتقاداته للنظام الدولي الراهن؛ فيحدثنا عن احتكار الثقافة الإنسانية ونهاية التعددية؛ حيث يرى أن الأزمة الحضارية التي يعيشها النظام الدولي الآن ليست هي الأولى من نوعها، ولن تكون الأخيرة؛ فقد تم التغلب

على الأزمات الحضارية السابقة من خلال نشر أسس ومعايير أخلاقية جديدة جرت استعارتها من حضارات أخرى؛ وهو ما ينقلنا إلى أسباب تفرد هذه الأزمة. فالحضارات الأصلية الآن لم يعد بمقدورها أن تتعايش وتحيا؛ بل وأصبحت ترزح تحت الهيمنة الحداثية للحضارة الغربية.

إن الهيمنة الاحتكارية التي تنتهجها الحضارة الغربية الآن من أعتى المصاعب التي نواجهها في العصر الحديث؛ لأنها هيمنة تهدف إلى تهميش الثقافات العريقة، وإلى إقرار نسق موحد من الأفكار وأساليب الحياة في كل أرجاء البسيطة، ويشكل هذا النسق الموحد تهديدًا حقيقيًّا يضر بتعددية تراكم الثقافات التاريخية في حياة الجنس البشري.

والخلاصة هنا –من وجهة نظره– هي أن فرض نسق موحد عالمي مماثل للأسلوب الحياتي الغربي؛ جاء كعاقبة نهائية لاعتماد الثقافة والسياسة على البعد الاقتصادي، بهدف تكريس ثقافة استهلاكية موحدة، حتى لو كان الثمن هو التضحية بالتعددية الثقافية والحضارية عبر العالم.

٣- الأفكار الجديدة التي يطرحها أحمد داود للخروج من أزمة النظام الدولي الراهن.

يطرح د. أحمد داود أفكارًا جديدة للخروج من أزمة النظام الدولي الراهن متعمدًا في تأصيلها على رؤية إسلامية، تتحدد في أربعة مداخل؛ فيبدأ بالحديث عن إدراك الفرد المسلم لذاته والوعي بها، في مقابل الاغتراب الذي يعاني منه الإنسان الغربي. ويوضح قائلًا إن قوة الإدراك الذاتي لدى الشخصية المسلمة جاءت كنتيجة للتماسك الداخلي في البنية العقيدية الإسلامية وتطبيقاتها الاجتماعية. فالتصوير القرآني للإنسان ومنزلته في الوجود، وعلاقته مع الله بصفته خالق الوجود؛ أمران يؤثران على نحو إيجابي في وعي الفرد.

إن هذا الوعي الذاتي يتشكل –حسب رأيه– بناءً على معنى الحرية والأمن الوجودي؛ فالحرية من منظور الرؤية الإسلامية ليست مجرد حالة تابعة للقوة فحسب؛ بل هي حالة طبيعية من الوعي الذاتي، ولهذا؛ فالحرية ليست مجرد ظاهرة نسبية تتحدد بالمساواة مع الآخرين أو بالتفوق عليهم، كما أنها ليست نتيجة صراع قوى من أجل استغلال الموارد الطبيعية بأدوات صناعية؛ وإنما هي في الأساس تعبير عن نضج روحي يمكن الإنسان من أن يتحكم في أنانيته. ولن يتحقق الأمان الوجودي إلا إذا تحول هذا المفهوم الروحي للحرية إلى نمط أخلاقي في الممارسة الاجتماعية.

وفي كلمات بسيطة يلخص د. أحمد داود العلاقة بين الأمن الوجودي في الرؤية الإسلامية، وشخصية الفرد ووعيه الذاتي؛ فيقول إن كلمة الإيمان (بمعنى العقيدة) والأمان (بمعنى السلام والبعد عن الخطر)، والأمانة (بمعنى الثقة)؛ كلها مفاهيم قرآنية رئيسية تتعلق بالوعي الذاتي، وكلها مشتقة من أصل لغوي واحد. وبناء على ذلك فإن "المؤمنين" بالمعنى الذي يشير إلى الاعتقاد هم أولئك الذين يدركون الأمان الوجودي، ويستندون الحماية من المؤمن المهيمن بمعنى الأمن والسلام والطمأنينة.

وهكذا يتضح أن المفهوم الإسلامي للحرية كطريق للخلاص؛ هو نتيجة لهذا لاطمئنان الذي لا يحتاج إلى "وسيط" شخصًا كان أو مؤسسة مثل الكنيسة، أو إلى عملية تنظيمية فلسفية تأخذ شكل الأيديولوجية حتى تساعده على تحديد إدراكه الذاتي. فالإدراك الذاتي والوعي الوجودي يقدمان مخرجًا من الأزمة الوجودية في الغرب، ويمتلك هذا الوعي قدرات تؤهله كي يصبح أساسًا لحيوية حضارية جديدة.

وينتقل د. أحمد داود إلى مدخل المصادر المعرفية والعلم فيقول إن النظام المعرفي الإسلامي ينطلق من افتراض أساسي مؤداه أن جميع مصادر

المعرفة مهما تعددت إلا أنها تظل متوافقة فيما بينها ومتسقة مع المبدأ الأسمى وهو مبدأ التوحيد، وأن ثمة علاقة منطقية متصورة بين وعي التوحيد على المستوى الوجودي، وبين التوافق المعرفي والتوازن الذي تؤكده الحقيقة القائلة بأنه رغم تعدد مصادر المعرفة؛ إلا أن المرجع النهائي للمعرفة الكلية هو الله سبحانه وتعالى.

ومما سبق يتضح لنا الاختلاف الشديد بين المنظور الإسلامي والمنظور الغربي، الذي عمل على التفرقة النوعية بين مصادر المعرفة من خلال التأكيد على العقلانية المطلقة، والتجريبية المطلقة وتهميش دور المصادر المعرفية الأخرى؛ وهو ما أدى إلى حصر الطريق إلى المعرفة في مسار واحد؛ مما عجل من تفاقم الأزمة المعرفية وزيادة الانتقادات الداخلية في النموذج المعرفي الغربي.

أما المنظور الإسلامي؛ فنجد فيه أن جميع رواد النموذج الإسلامي من مختلف المدارس الفكرية قد ركزوا على أن مصادر المعرفة متكاملة، وليست متنازعة، كما أن كل مصدر منها ليس بديلًا نافيًا لغيره من المصادر، كما أكدوا على أن القدرة العقلية ضرورة لابد منها لفهم الوحي، ويظل الوحي هو الضابط والمقوم للآراء النسبية الناتجة عن المشاعر واجتهادات العقل واحتمال سوء استخدامها. وقد أثرت تلك النظرة التكاملية لمصادر المعرفة على تصنيف العلوم؛ كتحليلات بديلة للمعرفة، شأنها شأن المنهجيات بوصفها وسائل يتوصل بها إلى تفعيل المعرفة عبر التاريخ الفكري الإسلامي. تلك المعرفة التي تحكمها منظومة من القيم توجه الحياة الاجتماعية داخل المجتمع الإسلامي.

وهو ما يأخذنا إلى المدخل الثالث، الذي يتناول دور منظومة القيم في توجيه الحياة الاجتماعية وضبط آلياتها؛ فيشير إلى أن القيم في نظر المجتمع الغربي حقائق نهائية لا تقبل الجدل أو الشك، وفي حالة ما إذا تعارضت مثل هذه القيم مع المثاليات الشائعة؛ فبإمكانها تبرير هذا التعارض بسهولة من خلال التمييز بين المثالي والواقعي، أو بين المعياري واليقيني، باعتبار أن هذه التمييزات إن هي إلا نواتج طبيعية لمثل ذلك النظام التصنيفي العلماني، فيما يختص بالمستوى المعرفي. في حين أن التوافق والتوازن بين مصادر المعرفة هو المعيار الأساسي للمعرفة الإسلامية؛ فمن غير الممكن وجود تفرقة بين المثالي والواقعي، أو بين المعياري واليقيني على مستوى المنظومات القيمية، وبالتالي؛ فلن يتسنى إضفاء الشرعية على حكم وضعي دون أن يتضمن بعدًا معياريًّا، وبالعكس لن يكون لحكم معياري أي صلاحية وظيفية إذا لم ينعكس على السلوكيات الاجتماعية والشخصية.

وتتمثل المبادئ الأساسية للأخلاقيات التي تستند إلى المبحث القيمي في ضرورة وضع مجموعة من القيم المطلقة، مع الأخذ في الاعتبار بأنه لا المعرفة المطلقة، ولا انعكاساتها القيمية؛ يمكن لها أن تصبح من ملحقات بنية السلطة، ولن يكون بوسع المؤسسات والآليات الاصطناعية إحراز أي شرعية إلا إذا امتثلت للأسس القيمية، وسوف تظل للقيم النسبية المقيدة بالزمان والمكان شرعية وظيفية تابعة للنظام القيمي المطلق، تعمل من خلالها على تهيئة البيئة الاجتماعية لتحقيق المعيارية الإسلامية.

ويؤصل د. أحمد داود للنظام القيمي الإسلامي باعتباره نتيجة التأثير القرآني الذي يضع تعريفًا واضحًا للأنماط السلوكية الإيجابية والسلبية؛ حيث إن هذا التعريف يعد تقنينًا للمثل الأخلاقية؛ مثل: مفاهيم "الخير"، و"العدل"، و"الحق"، و"العمل الصالح"، و"البر"، و"القسط"، و"التقوى"، و"الحلم"، و"المعرفة"؛ فهي بمثابة معالم إرشادية على طريق الوصول إلى المعيارية القيمية والأخلاقيات الاجتماعية.

ويضيف د. أحمد داود أن القرآن الكريم لا يقدم نصوصًا تفصيلية تتحدث عن الآليات

الاجتماعية واجبة التطبيق. ومع ذلك؛ فإن تلك البنية المعيارية المفاهيمية، والتي تتعلق مباشرة بالتكليف الإلهي الذي يخاطب الفرد المسلم؛ هذه البنية تخلق تصورًا اجتماعيًّا، وبالتالي سلوكًا اجتماعيًّا، ومنهما تتشكل قاعدة شرعية لتلك الآليات الاجتماعية.

إن الآليات الاجتماعية الاصطناعية في التصور الغربي هي التي تحدد لنفسها مجموعة القيم الأخلاقية لتبرر بها وجودها، ولتجعل هذا الوجود أمرًا شرعيًّا؛ مما يحجم من دور العنصر البشري في رسم أدواره الاجتماعية. أما المنظور الإسلامي؛ فيؤمن بأن تلك الآليات ستظل متغيرات تابعة وخادمة للوجود البشري، ولن تكون أبدًا هي المتحكمة في مصيره.

ويرتبط المدخل الثالث الخاص بالتوازن البيئي بالوعي الوجودي والنظام القيمي للإنسان؛ فإدراك الطبيعة والبيئة له صلة وطيدة بكيفية إدراك الفرد لذاته وللمنظومة القيمية التي يتبناها. فالنفسية الاستحواذية للإنسان الغربي جعلته يتصور أن الطبيعة ما هي إلا مجرد عامل من عوامل الإنتاج، ومادة للتملك يمكن أن تقيم بقيمة سوقية محددة في ظل الآليات الاقتصادية القائمة؛ وهو ما تسبب في حدوث كارثة بيئية.

أما التصور الإسلامي؛ فيؤكد رفض أي نزعة استحواذية نفسية كانت أو عملية نحو الطبيعة. فالإسلام يعتبر الكون بأسره هبة من الله سبحانه وتعالى للجنس البشري، من أجل بقائهم على قيد الحياة، كما أن هذا الكون هو بمثابة إعلان عن آيات الله البينات. فالتصور القرآني ينطوي على احترام غيبي للطبيعة، جنبًا إلى جنب مع دعوته إلى استخدام ديمقراطي عالمي لهذه الهبة الإلهية.

ومن وجهة نظر د. أحمد داود؛ فإن هذا الإلزام القرآني باحترام الطبيعة أوجب على المسلمين الحفاظ عليها كسمة جوهرية لبقاء الكون مع الاستغلال الأمثل المتواصل للموارد الطبيعة دون أي احتكار في زمن معين أو مكان ما، وعدم الإضرار المتعمد بالطبيعة حتى في حالة الحرب.

إن هذه الأوامر الأخلاقية الإسلامية من شأنها أن تسهم في تطوير القيم والسياسات العالمية؛ من أجل حماية البيئة من وحشية الآليات الصناعية الحديثة.

إن عظمة هذا النموذج الحضاري الإسلامي؛ جعلت من الصعب انتهاءه على يد الحضارة الغربية؛ وهو ما يطرحه د. أحمد داود في آخر مدخل له، وهو المدخل الذي يدور عن الأصالة والتعددية الثقافية، مشيرًا إلى أن تصور المسلمين للمجتمع والتاريخ يمدهم بالدوافع النفسية والاجتماعية للمحافظة على السمات الأصيلة لحضارتهم، برغم قسوة الوسائل القمعية التي أنتجتها النسخة الحداثية من الحضارة الغربية، والتي تهدف إلى التخلص من جميع الثقافات العريقة تمهيدًا لترسيخ العولمة بشكل نهائي وفقًا لما تقتضيه الآليات الاقتصادية.

يمارس الغرب هذه الوسائل القمعية على الحضارات العريقة، في الوقت الذي أصبحت فيه التعددية تقدم كواحدة من القيم الإنسانية الأساسية ضمن الثقافة العالمية. فإذا كانت التعددية حقًّا واحدة من القيم الأساسية المتماشية مع الإجماع العالمي؛ فإن النتيجة الطبيعية لمثل هذا الإجماع من المفترض أن تكون هي احترام استمرارية المعايير الحضارية للدين الإسلامي، في ظل بيئة ثقافية تعددية، إلا أن التقاليد الغربية لا تقر إلا بتعددية محصورة داخل نموذجها الحضاري؛ مما يجعلها تسمح فقط بوجود أيديولوجيات مختلفة داخل الإطار الغربي.

ويقارن د. أحمد داود بين التصور الغربي والتصور الإسلامي للزمن، في محاولة لفهم أبعاد رفض تلك التعددية؛ فالتصور الغربي للزمن مؤسَّس على أحادية اتجاه المسار التاريخي. ويفترض هذا التصور وجود تطور من الأدنى إلى الأرقى، وينتهي بتراكمية

نهائية إيجابية. وبناءً عليه؛ فستكون النتيجة المنطقية هي اختفاء جميع الأشكال التقليدية العريقة للحضارات الأخرى؛ لأنها تمثل أدنى مستويات العقلانية في المراحل التاريخية السابقة، ولذا؛ فلن يكون للثقافات العريقة حيز أو وجود، لا في الكون ولا في التاريخ.

وفي المقابل نجد أن التصور الإسلامي للتاريخ والزمن يؤكد على طبيعتها الدائرية، ويشدد على ثبات القيم الإيجابية والأنماط السلوكية القويمة من أجل تحقيق تطور حقيقي، أساسه المحافظة على التوازن بين الروح والمادة. ولا شك أن هذا التوجه يتطلب بداية تراكمية إيجابية، والعمل على إيجاد البنية اللازمة لتحقيق نهاية تراكمية إيجابية أيضًا. وإذا لم تتفق أي ظاهرة تاريخية مع هذه القيم الثابتة؛ فلن يكون من حقها أن تدعي لنفسها السيادة لمجرد أنها ظهرت في آخر مرحلة تاريخية.

وفي رأي د. أحمد داود أن هذا التصور الإسلامي هو بمثابة الخلفية النفسية والنظرية وراء عدم شرعية السيادة الغربية، وهو السبب الدافع أيضًا وراء ضرورة الحفاظ على هوية وأصالة المعايير والثوابت القيمية للحضارات الأخرى؛ فالحضارة الغربية التي تفتقر إلى الشرعية القيمية، والتي تعتمد على تفوقها المادي المجرد؛ لا يمكن أن تشكل أرقى صور الحضارة الإنسانية، كما أن العالم الإسلامي الذي فقد منزلته كقوة حضارية فاعلة؛ لا يزال بمقدوره استعادة هذه المنزلة استنادًا لمفهوم دائرية الزمن، وإعادة تجديد الثوابت القيمية للحضارة الإسلامية بدلًا من التنكر لها والانحياز لقيم الحضارة الغربية.

إصلاح النظام العالمي من منظور تعددي:-

يحتاج تفعيل الرؤية الإسلامية التي يطرحها د. أحمد داود إلى إيجاد حالة من التوافق بين الإدراك الذاتي الإسلامي للقوى، وبين الواقع الحالي الذي تعيشه المجتمعات الإسلامية في ظل نظام عالمي لتوزيع القوى لم يترك لهذه المجتمعات فرصة للقيام بدور فاعل أو مؤثر على الساحة أسوة ببقية النظم السياسية والاقتصادية الكبرى الراهنة؛ وهو ما يحتاج إلى إصلاح أيديولوجي واقتصادي وسياسي.

لقد أتى العجز عن تفعيل النظرية الإسلامية بشكل عملي من أجل بناء مركز حضاري بديل؛ نتيجة للإشكالية الحضارية الشاملة التي يواجهها العالم الإسلامي؛ لأنها ليست مجرد أزمة حضارية داخلية يمكن إجراء تعديلات في عناصر النموذج الحضاري لتفاديها؛ وإنما هي أزمة حضارية جاءت نتيجة لسيادة حضارة أخرى ذات طابع مادي بحت، تسعى لفرض إدراك ذاتي مغاير للهوية في ظروف يتفوق فيها الشعور بالنقص.

إن المحاولات التقليدية لإحياء الحضارة الإسلامية، من خلال إجراء تعديلات فكرية وأيديولوجية على النموذج الداخلي؛ جاءت في شكل استجابتين: تبنت الأولى فكرة تنقية العقيدة من الشوائب التي لحقت بها، والعودة إلى صفائها الأول؛ ليتمكن المسلمون من إيجاد الحلول من صميم التعاليم الإسلامية الجوهرية، أما الاستجابة الثانية فقد استهدفت إحداث تحول حضاري شامل، ومن خلال ثورة تغريبية، على أساس أن أسباب عدم تفهم المجتمعات الإسلامية لأسلوب الحياة الحداثة لم ينتج من التطبيق الخاطئ للتعاليم الإسلامية؛ بل من التعاليم الإسلامية نفسها أيضًا.

لقد فُرِض على العالم الإسلامي تحول حضاري يعمل على تغريب الهوية الإسلامية، واستنبات نخبة فكرية موالية للغرب عبر المؤسسات المختلفة داخل الدولة، مع تهميش دور "العلماء" أو الصفوة الثقافية والفكرية في الأمة الإسلامية. ولكنه بات من المستحيل الزعم بأن الدور الذي لعبته تلك النخبة المستنبتة قد اكتسب شرعية لدى الجماهير المسلمة.

واليوم نجد أن النزعة الفكرية التغريبية تواجه مأزقًا حقيقيًّا لعدة أسباب: أولها الفشل في إنجاز أي من الأهداف التي حددتها من بداية القرن العشرين، والعجز عن تحقيق هدف التنمية الاقتصادية، أو حتى تحقيق أي نتائج ملموسة تساعد على الارتقاء بمنزلة الدول الإسلامية، ضمن الهرمية الاقتصادية الدولية. وبالتالي؛ فإن المحاولات التحديثية التي اتهمت التراث الإسلامي بالتخلف والانزواء؛ قد فشلت في استقطاب الشعوب الإسلامية.

وبناءً على ذلك؛ فثمة تحول حضاري جديد يشق طريقهُ في العالم الإسلامي، وأهم ما يميزه هو أنه يستلهم أفكاره من المرجعية الإسلامية، ويقوده جيل جديد من المسلمين ذوى التعليم العالي؛ فكثير من قيادي الحركات الإسلامية داخل المجتمعات الإسلامية نجدهم إما مهندسين أو علماء اجتماع أو أطباء.

إن المجتمعات الإسلامية تعيش الآن حالة من الفوضى الفكرية، وهي فوضى ذات دلالة على وجود نوع من الحيوية، قد تقود إلى مرحلة من الإصلاحات والتجديدات؛ إلا أنه لا يجب أن نغفل أن هذه الفوضى الفكرية ستظل قائمة إلى أن يأتي نموذج جديد تتبناه القيادات الفكرية يكون منسقًا مع التصورات الحضارية التي تأملها المجتمعات الإسلامية؛ وذلك كي يقف في مواجهة تحديات التحول الحضاري الراهن.

وينتقل بعد ذلك د. أحمد داود إلى اقتصاديات الأمة الإسلامية، وضرورة تخطي الأزمة الاقتصادية التي نعيشها لتفعيل الرؤية الإصلاحية الإسلامية؛ فيقول إنه من المستحيل إقامة مركز حضاري بديل، دون ترسيخ دعائم مركز جذب اقتصادي، خاصة وأن البلدان الإسلامية تمتلك ثروة ضخمة من المواد الأولية الاستراتيجية اللازمة لتفعيل تنمية اقتصاد شاملة، إلا أن النظم السياسية التي فرضتها القوى الاستعمارية، والتي كان من شأنها زعزعة الاستقرار في الدول الإسلامية؛ لا تزال تقف عائقًا قويًّا إزاء تحقيق التكامل المرجو بين الطاقات الاقتصادية الإسلامية الهائلة، وطالما ظلت هذه الإمكانيات الاقتصادية تدور بشكل مفكك في مدار الآليات الاقتصادية العالمية؛ فستظل سيادة القوى الاستعمارية، وسيستمر استغلالها لتلك الإمكانيات. فالقلاقل السياسية والتبعية لآليات الاقتصاد العالمي لا تحول فقط دون صياغة بنية سوق بديلة؛ بل تحول أيضًا دون توزيع مثمر للموارد البشرية والمادية في العالم الإسلامي.

ويشير د. أحمد داود إلى أن الأزمة الاقتصادية في العالم الإسلامي تتمحور حول سعي كل دولة إسلامية بشكل منفرد للاندماج في النظام الاقتصادي العالمي، في حين أن العمل على تطوير سوق إسلامية مشتركة قد يشكل إضافة حقيقة للبنى الاقتصادية الإسلامية بوجه عام. ويضيف: "إن أقل ما يجب عمله في المرحلة الراهنة؛ هو تحقيق اندماج اقتصادي إقليمي في العالم الإسلامي؛ الأمر الذي من شأنه إرساء دعائم الاستقرار السياسي في المنطقة، من خلال توزيع عادل للموارد، ورفع مستوى دخل الفرد. وإذا لم يتحقق ذلك فلن يكون بالإمكان التغلب على تلك الأزمة، وسيظل أسلوب حياة الفرد المسلم رهنًا بمصالح القوى الدولية والشركات متعددة الجنسيات ضمن المنظومة الاقتصادية العالمية".

أما عن الأزمة السياسية في العالم الإسلامي؛ فيقول د. أحمد داود إنها تتلخص في مدى شرعية النظم الحاكمة، ويوضح قائلًا إن الشرعية السياسية في عديد من البلدان الإسلامية هي "شرعية إجرائية"، وليست ذات مضمون قيمي أو فكري؛ وذلك نتيجة طبيعية للتحولات الحضارية؛ التي دمرت المنظومات القيمية التي كانت سائدة؛ مما أدى إلى فراغ في المشاركة الشعبية السياسية، وتعبئة الرأي العام الجماهيري، كما أدت إلى نبذ تلك الشعوب للقيم

السياسية التي فرضتها الأنظمة الديكتاتورية البيروقراطية، والأنظمة العسكرية، والملكيات التقليدية.

يأتي ذلك إلى جانب التراث الاستعماري، الذي أنشأ دولًا على أساس وحدات إقليمية، ولكنه حال دون صياغة ثقافة سياسية مستقلة وتلقائية في تلك المجتمعات التي ليست لديها تقاليد سياسية خاصة بالدول عبر تاريخها، كما ترك لنا الإرث الاستعماري نمطين من الحكم داخل البلدان الإسلامية وهما: الملكيات التقليدية، والديكتاتوريات البيروقراطية وفيه تحاول الملكيات التقليدية استغلال النزاعات القائمة بين التكوينات العسكرية والبيروقراطية للحفاظ على مكانتها، بينما يسعى زعماء الأنظمة العسكرية البيروقراطية إلى جذب الطاقات الاقتصادية لتلك الملكيات التقليدية؛ من أجل تعزيز دورها في السياسة الإقليمية، بحيث إذا ما اتجهت قوة ما لتغيير الوضع القائم، فسوف يظهر بمنتهى السهولة حلف مضاد لتلك القوة؛ الأمر الذي يتيح الفرصة أمام القوى العظمى كي تتدخل في شئون العالم الإسلامي عبر التلاعب بموازين القوى في المنظمة.

ويشير د. أحمد داود إلى أن حل تلك الأزمة السياسية يكون من خلال ترسيخ قواعد نظرية وعملية، تتسم بالاستقرار والمشروعية، وتكون متجذرة في التجربة التاريخية الثقافية للمجتمعات الإسلامية. وسوف يكون بالإمكان تحقيق ذلك من خلال توسيع نطاق المشاركة السياسية؛ الأمر الذي يحفز عملية ترسيخ الشرعية في بلدان المنطقة. كما يجب على الأنظمة القائمة مراجعة مدى شرعية أساليبها في ظل ما يحدث من تحولات حضارية بالغة الخطورة.

ويؤكد د. أحمد داود على ضرورة التخفيف من حدة التوتر الحالي في العالم الإسلامي، ووضع آليات أمن داخلية؛ بهدف إيجاد حلول للمشكلات التي تطرأ بين الدول الإسلامية؛ وهو الأمر الذي يحتاج إلى إعادة هيكلة منظمة المؤتمر الإسلامي على نحو يمكنها من أداء دورها بفاعلية وكفاءة.

كما يقترح د. أحمد داود وضع اتفاقية هلسنكي للأمن والتعاون الأوروبي. وفي هذا السياق يجب تجميد كل النزاعات الإقليمية، وعدم تعدي دولة على أخرى. كما يتعين على جميع الهيئات الدولية أيضًا البدء في إعادة النظر في أدوارها على الساحة السياسية الدولية، بخاصة بعد التغيرات الجذرية التي طرأت على النظام العالمي.

خاتمة

إن منهجية د. أحمد داود في طرح رؤاه بارقة أمل أمام المجتمعات الإسلامية في إمكانية تحقيق ازدهار حضاري يقوده العالم الإسلامي، من خلال النخب الفكرية والاقتصادية والسياسية، التي ستعمل على استرجاع الانسجام النظري، والثراء التاريخي للحضارة الإسلامية؛ بغية إنجاز ممارسة خلاقة على المستويات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

وتتجلى في التصور الإسلامي البديل الذي يقدمه د. أحمد داود أمام انتقاداته للتصور الغربي؛ عظمة العقيدة الإسلامية في صياغة إدراك ذاتي وقوي للفرد المسلم، يعد مصدرًا لا ينضب لشعوره الدائم بالأمن الوجودي والحرية. تلك الحرية الروحانية التي تحجم أخلاقياته ومعاملاته مع الإنسان والطبيعة من حوله. ذلك على عكس الحرية المطلقة التي يعطيها المنظور الغربي للآليات والنظم المستحدثة، التي يفترض أن تظل متغيرات تابعة للمنزلة الوجودية ولمسئوليات الإنسان في الحياة.

وهو يؤكد أيضًا على أن تلك الرؤى النظرية يجب تفعيلها من خلال نموذج أيديولوجي جديد تتبناه القيادات الفكرية؛ بحيث يكون منسقًا مع التصورات الحضارية التي تأملها المجتمعات الإسلامية، إلى جانب

سوق إسلامية مشتركة تشكل إضافة حقيقية للبنى الاقتصادية الإسلامية.

وإضافة إلى ما سبق يشير د. أحمد داود إلى أهمية تفعيل دور منظمة المؤتمر الإسلامي، إلى جانب توقف الهيئات الدولية عن سياسة الكيل بمكيالين. كما أنه يعطي اهتمامًا بالغًا بتوازنات القوى في منطقة الشرق الأوسط، والقوى الكامنة لممارسة تأثير متبادل، خاصة في الخليج العربي، وشرق البحر المتوسط؛ كأحواض بحرية تدخل في ساحة اهتمام القوى الفاعلة في المنطقة وعلى رأسها تركيا، والولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل. ففي الوقت الذي يحمل الخليج في داخله توازنًا إيرانيًّا/ عربيًّا على صعيد التوازنات الإقليمية؛ فإن حوض شرق البحر المتوسط يحمل صفة حوض العلاقات التركية العربية الإسرائيلية، وتحمل مسيرة العلاقات التركية الإيرانية صفات من شأنها التأثير في الحوضين، وكذلك في التوازنات الموجودة بين الأحواض في شكل مباشر. وهذا نموذج على طريقة التفكير التي ينتهجها الدكتور أحمد داود أغلو في النظر الاستراتيجي لإصلاح النظام الدولي؛ وهي طريقة تقوم بالأساس على الجمع بين الأبعاد التنظيرية التي تصل إلى مستوى الرؤية الفلسفية في بعض الأحيان، والأبعاد العملية التي تتصل مباشرة بمعطيات الواقع الجيوستراتيجي في العالم الراهن، من جهة، وطرح رؤى مستقبلية لإعادة بناء النظام الدولي الراهن من منظور إسلامي من جهة أخرى..

المصادر

(*) اعتمدنا في هذه القراءة على عدد من مؤلفات د. أحمد داود أغلو ، وبعض الدراسات والمصادر الأخرى ومن أهمها الآتي:

(١) العالم الإسلامي في مهب التحولات الحضارية، ترجمة د. إبراهيم البيومي غانم (القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، ٢٠٠٦).

(٢) الفلسفة السياسية، ترجمة د. إبراهيم البيومي غانم (القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، ٢٠٠٦).

(٣) الديناميات الأساسية في الشرق الأوسط: العرب وإسرائيل وإيران، في : مجلة شئون الأوسط(بيروت) عدد ١١٦خريف ٢٠٠٤، ص ص٣١- ٦٣، وهذه الدراسة عبارة عن فصل من كتاب الدكتور أحمد داود أغلو بالتركية وهو بعنوان: العمق الاستراتيجي: مكانة تركيا الدولية.

(٤) الاستراتيجيات التركية الجديدة، حوار مع الدكتور أحمد داود أغلو أجراه د. محمد نور الدين، مجلة شئون الأوسط، المرجع السابق نفس العدد، ص ص١٤١- ١٥٤.